المحاضرة الثانية: نظريات التجارة الدولية

1-النظريات الكلاسيكية (نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث و نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو):

1.1.الفرضيات التي يتفق عليها آدم سميث مع دافيد ريكاردو حول التجارة الدولية:

- نظرية العمل /قيمة.
- فرضية المنافسة الكاملة.
- التشغيل الكامل.
- السلع المتبادلة تتمثل في السلع المنظورة فقط.
- حرية انتقال عوامل الانتاج محليا فقط.

2.1. الفرضيات التي يختلف عليها آدم سميث مع دافيد ريكاردو حول التجارة الدولية:

- يرى آدم سميث أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية بينما ريكادو يخالفه الرأي و هو الأمر الصحيح، حيث أن التجارة الخارجية ليست امتداد للتجارة الداخلية و ذاك كون آليات التكاليف و الأسعار على مستوى التجارة الخارجية ليست نفسها كما هي في التجارة الداخلية.

- أدم سميث يرى أنه على أساس سلعة واحدة يمكن أن تقوم تجارة دولية، بحيث الدولة التي تملك ميزة مطلقة في تلك السلعة (أقل التكاليف على الاطلاق) هي و فقط هي لها الحق في أن تتخصص في انتاج و تصدير تلك السلعة، بينما كل الدول الأخرى تتخصص في استيرادها، بينما دافيد ريكاردو يرى أنه حتى تكون هناك مصلحة حقيقية لكل من البائع و المشتري يشترط وجود سلعتين و ليس فقط سوقين، بحيث كل دولة تتخصص في انتاج و تصدير السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية.

3.1. أهم الانتقادات الموجهة لنظريتي آدم سميث و دافيد ريكاردو:

معظم فرضياتهم غير واقعية بحيث:

- لا توجد منافسة تامة و هناك مساحة واسعة للاحتكار.

- لا يوجد تشغيل كامل بل هو تشغيل ناقص بدليل وجود بطالة اجبارية.

- التبادل لا يشمل فقط السلع المنظورة.

- حرية انتقال عوامل الانتاج حتى على المستوى الدولي.

- عوامل الانتاج لا تتمثل فقط في عنصر العمل.

- إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث تؤدي إلى ركود اقتصادي باعتبار كل الدول –ماعدا التي تملك ميزة مطلقة– ستكون مستوردة، لكن من أين لها بالدخل إذا لم تصدر هي أيضا إذ هناك دول لا تملك ميزة مطلقة و لا في أي سلعة، كما أن الواقع يثبت عدم سيادة الميزة المطلقة لوحدها و لا الميزة النسبية لوحدها بل السائد هو النظريتين معا و هذا ما يلاحظ تحديدا في وضع الشركات متعددة الجنسية.

2- النظريات النيوكلاسيكية (نظرية عوامل الانتاج أو نظرية المدرسة السويدية لهكشر-أولين):

1.2.مضمون نظرية عوامل الانتاج لهكشر-أولين:

تفسر هذه النظرية سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج و لهذا تعرف بنظرية الوفرة النسبية لعناصر الانتاج، حيث أن الدول تتفاوت لما تتوفر عليه من عناصر الانتاج لا بصوة مطلقة و لكن بصورة نسبية، إضافة إلى أن السلع تتفاوت من حيث استخدامها لكمية عناصر الانتاج، و أن التجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية لتوافر عناصر الانتاج، حيث كل دولة تتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي يتطلب انتاجها كمية كبيرة من العنصر الانتاجي المتوفر لديها نسبيا و الأرخص نسبيا، و تقوم باستيراد السلعة التي يتطلب انتجاها كمية من العنصر الانتاجي النادر و المرتفع

سعره نسبيا، أي أن نظرية هكشر– أولين تركز على الاختلاف في عامل الوفرة النسبية لعناصر الانتاج و تعتبره السبب الرئيسي في تحديد الميزة النسبية و قيام التجارة الدولية.[1]

بالإضافة إلى ذلك حررت نظرية هكشر– أولين موضوع التجارة الدولية من منظور العمل/قيمة الذي جاء به الكلاسيك، كما ترى أنه يمكن أن تقوم تجارة دولية حتى بالنسبة للدول التي تتماثل في عناصر الانتاج طالما أن الطلب يختلف على سلع كل دولة.

2.2.أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية هكشر–أولين:

أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هو الموضوع الكمي لعوامل الانتاج، أي أنها أهملت الجانب النوعي و الكيفي لهذه العوامل، و قد حاول "ليونتييف" أن يؤكد ذلك من خلال توضيحه بأنه مخطئ من يعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال بل إنها تملك وفرة نسبية في عنصر العمل و لا يعود ذلك لكثرة اليد العاملة في أمريكا مقارنة بالدول الأخرى، و إنما لنوعية العامل الأمريكي حيث أن كفاءته تعادل ثلاثة أمثال غيره من العمال، و ما يقال عن عنصر العمل يقال على عناصر الانتاج الأخرى، حيث أن هناك فرق بين الأرض الخصبة و غير الخصبة و فرق بين الرأس المال النقدي و رأس المال الانتاجي.

3– النظريات الحديثة في التجارة الدولية (نموذج دورة حياة المنتج لفرنون):

هي أهم نظرية حديثة في التجارة الدولية، تتميز سلعها عن سابقتها بأنها سلع جديدة غير نمطية أي تعتمد على طرق تكنولوجية جديدة و بالتالي انفاق عالي على البحث العلمي و أجور عالية لعمالها المهرة، و من ثم أساس التخصص في هذه النظرية ليس السعر الأقل و انما السعر المرتفع و ذلك تبعا للجودة العالية، و ترى هذه النظرية أن أي منتوج يمر بـ 3 مراحل:

1.3.مرحلة المنتج الجديد: تتميز بكثافة أنشطة البحوث و التطوير، ضخامة التكاليف و الأثمان، قلة عدد المنتجين و بالتالي غياب المنافسة و سيادة الاحتكار و قلة العرض لاختبار الطلب، و تسويق معظم المنتوج للدولة الأم.

---

[1] علي سدي، "دروس في نظرية التجارة الدولية"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية و السنة الثالثة تأمينات و بنوك و السنة الأولى ماستر تجارة دولية، كلية العلوم لاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2015/2014، ص 104.

2.3.مرحلة المنتج الناضج (مرحلة النضج): في هذه المرحلة يبدأ الانتاج على نطاق أوسع بما في ذلك التصدير لدول أخرى مرتفعة الدخل، و تصبح التكنولوجيا مشاعة في الأسواق الخارجية، و بالتالي تزداد المنافسة و يصبح عامل السعر و تخفيض التكاليف مهما في استقطاب الطلب، و هو ما يدفع الشركات الأصلية لتغيير استراتيجيتها ليس من خلال التصدير إلى الأسواق الخارجية و إنما من خلال الذهاب اليها و انشاء فروع لها في الدول المستوردة و ذلك لاختزال التكاليف، أي يعمد المنتجون إلى نقل جزء من انتاجهم خارجيا للاستفادة من انخفاض الأجور أو انخفاض تكاليف الانتاج الأخرى أو القرب من السوق أو القرب من المواد الأولية، و تلقى هذه النظرية العديد من التطبيقات الدولية مثل الاستثمارات الأمريكية و اليابانية في الخارج.[2]

3.3.مرحلة المنتج النمطي: هنا يصبح من الصعب التمييز بين منتج الدولة الأم و منتج الدولة المقلدة إلا من خلال الأسعار التي تنخفض شيئا فشيئا بفعل المنافسة الشديدة و نمو العرض، بل إن الدولة الأم تصبح مستوردة لهذا المنتوج و الدولة المقلدة مصدرة له و ذلك لكون الدولة الأم قد تخلت عن المنتوج و توجهت لآخر جديد.

من خلال هذه النظرية يمكن القول أنه إذا أرادت دولة ما الحفاظ على مركزها في الصادرات من خلال الاختراع ، فينبغي أن يكون هذا الاختراع متطورا باستمرار.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج التوازن الشامل الذي يجمع بين كل هذه النظريات هو وحده القادر على إعطاء تفسير كامل للتبادل التجاري الدولي و لا تكفي كل نظرية وحدها لتقديم ذلك التفسير.

---

[2] أحمد الكواز، "التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي"، سلسلة جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثامنة، مارس 2009، ص 6.